

المنتدى العربي للتنمية المستدامة

إسراع العمل نحو خطة عام 2030 ما بعد كوفيد

29-31 March 2021 – آذار/مارس 2021



17 عقد الشراكات
لتحقيق الأهداف



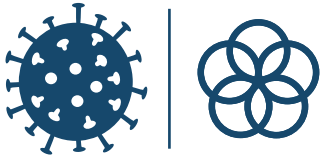
الهدف 17 عقد الشراكات لتحقيق الأهداف

تعزير وسائل التنفيذ وتنشيط
الشراكة العالمية من أجل
التنمية المستدامة: البيانات

وبشكل عدم وجود بيانات قابلة للمقارنة ومفصلة عن الأشخاص ذوي الإعاقة وكبار السن والنساء والفتيات والفئات المهمشة الأخرى عقبة كبيرة على مسار التنمية في المنطقة العربية. فمن دون بيانات متينة، لا يمكن وضع الخطط اللازمة ولا تخصيص ما يكفي من الموارد لتحقيق أهداف البرامج والخدمات ووصولها إلى الفئات السكانية المستهدفة. ويحد ذلك من قدرة البلدان على الاستجابة لأزمات مثل جائحة كوفيد-19، وعلى تحديد الأولويات في العمل وتخصيص الموارد، وعلى وضع تدابير للاستجابة لا يُهمل فيها أحد. وبالتالي، فإن إنتاج بيانات آنية وعالية الجودة ومفصلة ليس مجرد رכיعة تقنية من ركائز العمل على تنفيذ خطة عام 2030، بل رכיعة سياسية أيضاً، لأنه أساسي لضمان الشمول والعدالة ولتعزيز المنفعة المؤسسية والمجتمعية إزاء الصدمات التي قد يحملها المستقبل.

تحتاج البلدان إلى بيانات ذات نوعية جيدة وآنية وقابلة للاستخدام من أجل تحديد أولوياتها، واتخاذ خيارات رشيدة، وتنفيذ سياسات أفضل لتحقيق التنمية المستدامة. وتجهد البلدان العربية، عن طريق أجهزة الإحصاء الوطنية، لإنتاج بيانات يُسترشد بها في العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة والأولويات الوطنية ورصد التقدم. وقد سُجل تقدّم كبير في توافر البيانات في السنوات الأخيرة. كما تستفيد البلدان العربية على نحو متزايد من الاستعراضات الوطنية الطوعية كفرص لتوسيع نطاق جمع البيانات وتحسين نوعيتها.

غير أنّ ثغرات كبيرة لا تزال تشوب توافر البيانات في مجالات عديدة متصلة بالتنمية المستدامة. وتتعلق التحديات الرئيسية بنوعية وتواتر المعلومات الإحصائية المنتجة على الصعيد الوطني، وإمكانية مقارنتها على الصعيد الدولي، فضلاً عن شفافية البيانات وإمكانية الحصول عليها، وغيرها.



آثار جائحة كوفيد-19 على جمع البيانات في المنطقة العربية

من البلدان العربية، مثل السودان والصومال وليبيا واليمن. واتسعت آثار هذا التعطيل المتزايد نطاقاً حتى طالت جميع أنحاء المنطقة، ونجمت عن تغيير وجهة الجهود وتركيزها على تنفيذ استجابات فورية وإنسانية لمعالجة الآثار المترتبة على كوفيد-19. وقد أسفر ذلك عن إبطاء الجهود الرامية إلى مواءمة الأطر الإحصائية المرتبطة بالخطط الإنمائية الوطنية الطويلة الأجل.

أبرزت الأزمات المعقدة التي أشعلتها الجائحة الثغرات التي تشوب البيانات، وسلطت الضوء على أهمية التنسيق وتبادل البيانات بين مختلف الوزارات والمؤسسات. في ظل غياب منظومة إحصائية متماسكة ومتكاملة لا تستثني أحداً في معظم البلدان العربية، حالت صعوبات عديدة دون الاستجابة بفعالية للأزمة. وكشفت الجائحة عن الحاجة إلى مؤشرات جديدة تقيس القدرة على إجراء تقييمات سريعة في أي وقت كان. وكان ذلك واضحاً بشكل خاص في حالة البيانات الاجتماعية والاقتصادية، البالغة الأهمية بالنسبة لقطاع الصحة، والتي كان من شأن توافرها زيادة فعالية الجهود المبذولة للتصدي للأزمة الصحية.

لحق ضرر كبير بأداء أجهزة الإحصاء الوطنية في جميع أنحاء المنطقة¹. لقد أضرت إجراءات الإقفال وتدابير الطوارئ بعمل أجهزة الإحصاء، ولا سيما بالعمليات التي تتطلب جمع بيانات ميدانية. فبفعل الجائحة، توقفت عمليات مسح وتعدادات الأسر المعيشية. ونتيجة للأزمة، توقّف نحو 80 في المائة من أجهزة الإحصاء الوطنية، بشكل كلي أو جزئي، عن جمع البيانات وجهاً لوجه. ووحدها نسبة 20 في المائة من الأجهزة واصلت أنشطتها التحضيرية للتعدادات السكانية، وقامت نسبة 80 في المائة منها بتعليق أنشطتها لما بعد عام 2021 أو لم تعلن عن خطط لاستئنافها. وأشار 69 في المائة من البلدان إلى أنّ الجائحة أثّرت سلباً على إمكانية عملها على إحصاءات الأسعار.

وبشكل متكرّر، أصاب التعطيل أطر التعاون وآليات التنسيق والشراكات مع الوزارات التنفيذية، وكذلك مع المتّجيين من القطاع الخاص والهيئات التمويلية، والتي تهدف جميعها إلى إحراز تقدّم في تنفيذ خطة عام 2030، مما قوّض الجهود المبذولة لرصد بيانات أهداف التنمية المستدامة. وقد ازدادت حالات التعطيل هذه حدةً من جرّاء انعدام الاستقرار في عدد

التدابير المتخذة من جانب الحكومات العربية

الجائحة، أقامت هذه الأجهزة شراكات جديدة لتعزيز جهود جمع البيانات بين أجهزة الإحصاء الوطنية ووزارات الاتصال وغيرها، وذلك في عُمان ولبنان والمغرب. ومن بين جميع الشراكات الجديدة، أقيمت نسبة 45 في المائة من الشراكات مع القطاع العام، و34 في المائة مع شركاء دوليين، و18 في المائة مع القطاع الخاص. غير أن ما يقارب ربع أجهزة الإحصاء الوطنية لم يُقم أي شراكات جديدة.

يعمل عدد من البلدان العربية على تعزيز الجهود الرامية

إلى زيادة إتاحة البيانات، وذلك من خلال اعتماد أدوات جديدة لنشر البيانات، ك لوحات المعلومات القائمة على الإنترنت على سبيل المثال. وقامت 93 في المائة تقريباً من أجهزة الإحصاء الوطنية في المنطقة بإنشاء منصات وطنية للبيانات، أو شرعت في التخطيط لإنشائها، وذلك لتلبية الاحتياجات من البيانات الحكومية والبيانات العامة. وفي الوقت نفسه، يمكن أن تفتح الجائحة آفاقاً جديدة للشفافية وتبادل البيانات بين مختلف أصحاب المصلحة.

قامت أجهزة الإحصاء الوطنية في جميع أنحاء المنطقة بتكييف أنشطتها المخطط لها سابقاً استجابةً للجائحة،

واتخذت تدابير مبتكرة لجمع البيانات. تشمل هذه التدابير تغيير التواريخ المحددة لجمع البيانات، وتنظيم إجراء دراسات استقصائية جديدة، واعتماد أدوات جديدة لجمع البيانات، والاستفادة من البيانات الإدارية في بلدان مثل عُمان ودولة فلسطين ولبنان والمغرب. وقامت نسبة 44 في المائة من أجهزة الإحصاء الوطنية المشمولة بتغيير أنشطة جمع البيانات المقررة أو تكييفها حسب الظروف الناتجة من الجائحة. ونتيجة لذلك، تم تعديل الدراسات الاستقصائية الموضوعية بالفعل لتتضمن أسئلة جديدة. وأصبحت البيانات الإدارية تستخدم على نطاق أوسع، وبات إجراء الدراسات الاستقصائية عبر الهاتف أكثر النُهُج استخداماً لتحليل أوجه الجائحة أو رصدها.

تبحث أجهزة الإحصاء الوطنية في اعتماد مصادر جديدة للبيانات وإقامة شراكات جديدة لتطويرها. منذ بداية

توصيات على مستوى السياسات العامة لضمان تعافٍ شامل للجميع وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030

تطوير التشريعات الإحصائية وتحديثها، بما يتماشى مع المبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية، لتفويض أجهزة الإحصاء الوطنية أن تضطلع بدورها الجديد، بوصفها «الجهة الرئيسية المديرة للبيانات»، وذلك في اعتماد أساليب جديدة لجمع البيانات؛ وإقامة شراكات جديدة؛ ونشر البيانات المشمولة في المنظومة الإحصائية بكل شفافية؛ وتنسيق المعلومات الوطنية والتحقق منها، بما لا يقتصر على الإحصاءات الرسمية؛ ودمج المعلومات الجغرافية المكانية والبيانات الضخمة

تعزيز برامج محو الأمية الإحصائية، لتعزيز استخدام البيانات واتخاذ القرارات القائمة على الأدلة، عن طريق إشراك مختلف أصحاب المصلحة في رصد السياسات والتدخلات وتقييمها؛ وتحسين إمكانية الوصول إلى البيانات من خلال اعتماد سياسات البيانات المفتوحة؛ وتطوير التحليلات المشتركة بين القطاعات للحؤول دون استثناء أيّ كان

زيادة الدعم المقدم لجمع البيانات وتلبية الاحتياجات في مجال تنمية القدرات، على النحو المنصوص عليه في الاستراتيجيات الوطنية لتطوير الإحصاءات، وذلك في الفئات الرئيسية الست التالية والضرورية لإنتاج إحصاءات ذات صلة بأهداف التنمية المستدامة، وهي: برامج الدراسات الاستقصائية الوطنية؛ والتعدادات التي تُعد كل عشر سنوات؛ والبيانات الإدارية، بما في ذلك نُظُم التسجيل المدني وإحصاءات الأحوال المدنية؛ والإحصاءات الاقتصادية، بما يشمل الحسابات القومية؛ وتطوير البيانات الجغرافية المكانية؛ والرصد البيئي²

الالتحاق بركب ثورة البيانات، عن طريق استخدام مصادر جديدة للبيانات، واعتماد أساليب مبتكرة لإنتاج الإحصاءات واستخدامها، وتحديث السجلات الإدارية للأغراض الإحصائية، ودمج البيانات الإحصائية والجغرافية المكانية، واستخدام البيانات الضخمة وغيرها من البيانات للإحصاءات ذات التواتر العالي، بما يشمل ربط البيانات الجزئية المستمدة من الدراسات الاستقصائية والمصادر الإدارية من خلال سجلات الأشخاص والشركات، وإقامة شراكات مع جهات أخرى معنية بإنتاج البيانات واستخدامها

إعطاء الأولوية لإنتاج بيانات عالية الجودة، وأنيّة، ومفضّلة حسب الدخل والجنس والسن والانتماء العرقي والإثني وحالة الهجرة ونوع الإعاقة والموقع الجغرافي وغيرها من الخصائص ذات الصلة بالسياقات الوطنية؛ وإعداد بيانات مفضّلة حسب حالة النزوح القسري لأهداف التنمية المستدامة الـ 12 ذات الأولوية³

إنشاء منصات وطنية للإبلاغ وتفعيلها بالكامل، مع استخدام البيانات الضخمة بشكل شفاف ومتمسق، وإيجاد قنوات للتنسيق بشكل منهجي بين جميع مصادر البيانات، وذلك لزيادة تدفق البيانات وتلافي إهدار الموارد وازدواجية الجهود

حثّ الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على زيادة الدعم الفني المقدم لأجهزة الإحصاء الوطنية، والنهوض بالشراكات مع الأوساط الأكاديمية والقطاع الخاص لتعزيز الابتكار واستخدام التكنولوجيات والأدوات والمنهجيات الجديدة في جمع البيانات وتحليلها، بما يشمل بناء قدرات هذه الأجهزة من أجل اعتماد التوصيات الدولية المتعلقة بإحصاءات النازحين داخلياً، وإدراج هذه الإحصاءات في الأطر الإحصائية الوطنية

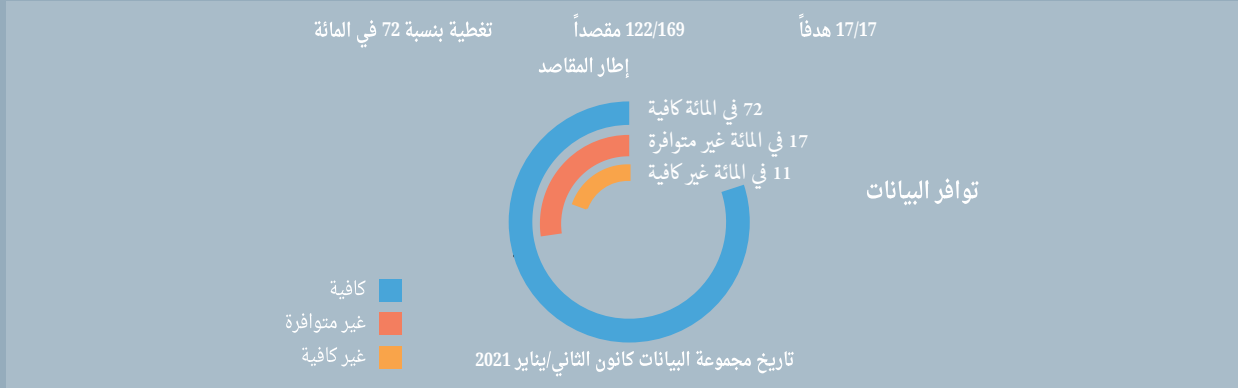
.Statistical Commission, Data Disaggregation and SDG Indicators: Policy Priorities and Current and Future Disaggregation Plans, 2019 3



الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة - البيانات: حقائق أساسية

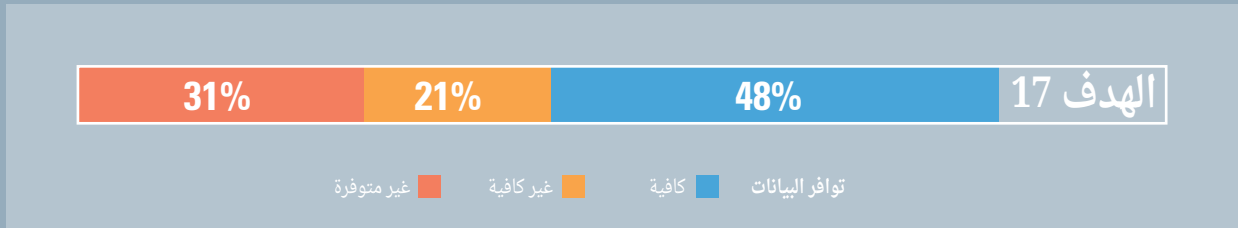
وفقاً لإطار المؤشرات العالمية لأهداف وغايات خطة التنمية المستدامة، تغطي بيانات المنطقة العربية 72 في المائة من 122 مقصداً من مقاصد أهداف التنمية المستدامة، غير أن البيانات الوطنية لا تشمل سوى نصف البيانات المنشورة في قاعدة البيانات العالمية لأهداف التنمية المستدامة⁴.

الشكل 1. تغطية مقاصد أهداف التنمية المستدامة



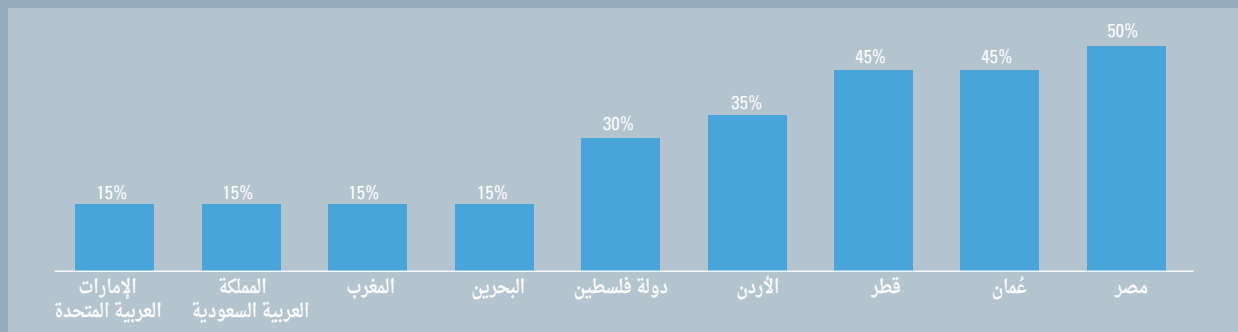
على سبيل المثال، لا تتوفر بيانات كافية (نقطتان بيانيتان أو أكثر) إلا عن نصف المؤشرات المتعلقة بالهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة (48 في المائة منها).

الشكل 2. تغطية بيانات الهدف 17 من أهداف التنمية المستدامة



ويرجع ذلك أساساً إلى ضعف تدفق البيانات إلى قاعدة البيانات العالمية لأهداف التنمية المستدامة. و37 في المائة فقط من البيانات المتاحة حول الأهداف السبعة عشر هي بيانات وطنية؛ أما باقي البيانات، فإنها إما متوفرة، وإما تم إنتاجها من خلال طرق التقدير أو النمذجة، وإما هي مؤشرات عالمية.

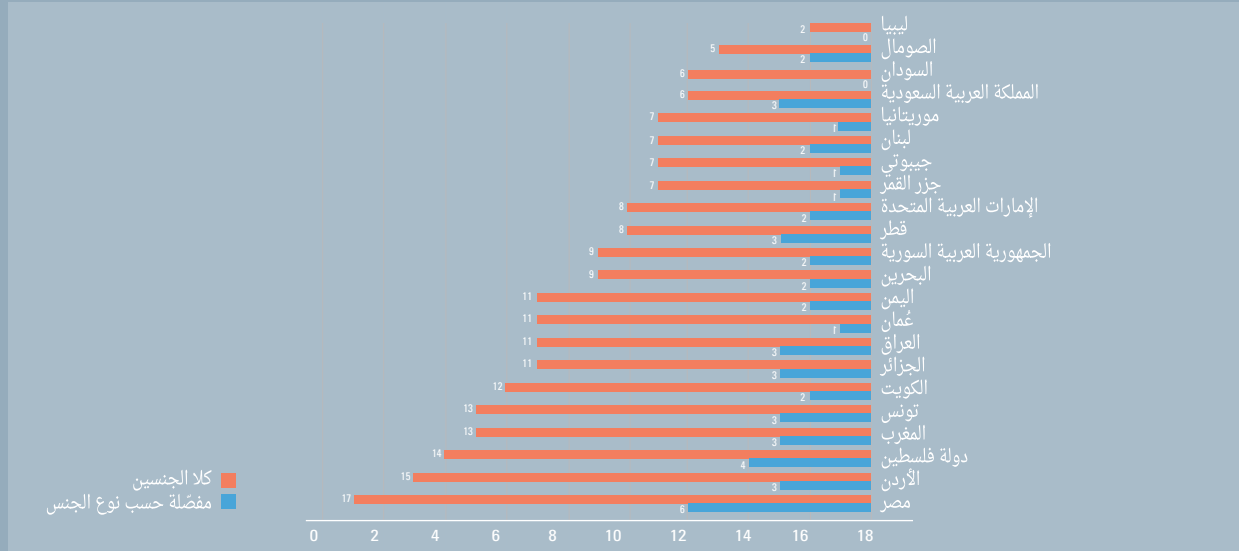
الشكل 3. مجموع النقاط الأعلى من حيث تنفيذ المنصات الوطنية للإبلاغ في البلدان العربية



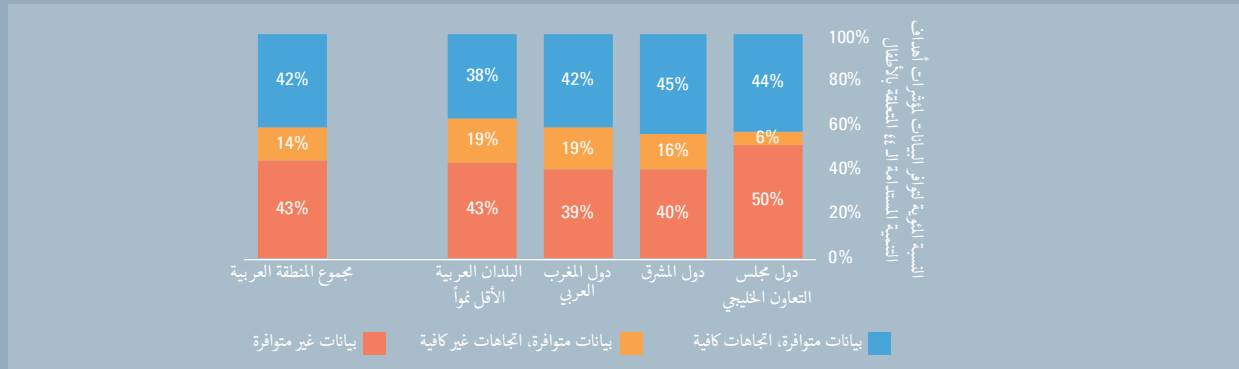
وتبيّن البحوث أن أقل من نصف البلدان العربية لديها منصات وطنية للإبلاغ عن أهداف التنمية المستدامة؛ وأن العديد منها لم يمثل للمعايير السبعة الرئيسية لوضع منصة وطنية فعالة للإبلاغ.

وخلص تحليل الإسكوا لأداء البلدان في عام 2019 إلى أن جميع البلدان جمعت عدداً قليلاً من المؤشرات المتعلقة بنوع الجنس من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة. ومع ذلك، في حين تحتل مصر، على سبيل المثال، المرتبة الأولى، فإنها تجمع بيانات عن 17 في المائة فقط من هذه المؤشرات، وتنتشر معظمها كبيانات إجمالية، إذ إن 6 في المائة فقط منها مفصلة حسب نوع الجنس، وفقاً لقاعدة البيانات العالمية لأهداف التنمية المستدامة.

الشكل 4. توافر مؤشرات المساواة بين الجنسين، إجمالية ومفصلة حسب نوع الجنس (نسبة مئوية)



الشكل 5. توافر البيانات حول المؤشرات الـ 44 المتعلقة بالأطفال في إطار أهداف التنمية المستدامة



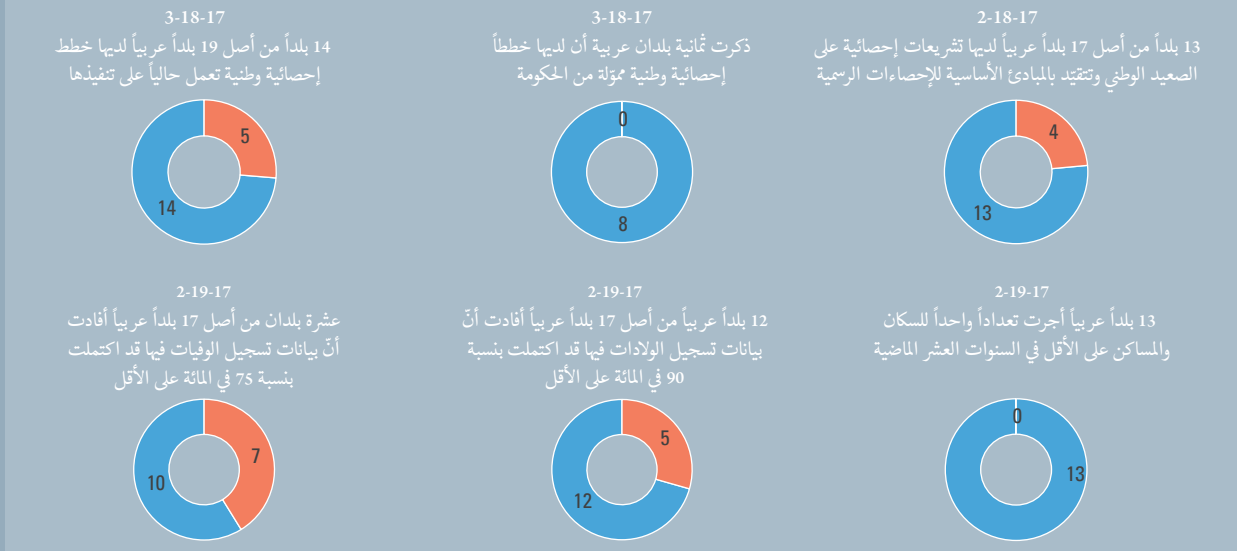
لا يتوافر ما يكفي من البيانات على المستوى الوطني لتحليل الاتجاهات إلا في حالة 42 في المائة من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالأطفال في المنطقة العربية. ويبلغ توافر هذه البيانات أدنى مستوى له في البلدان العربية الأقل نمواً⁶.

إنّ التشريعات الإحصائية الوطنية في نصف البلدان العربية تقريباً قديمة ولا تخضع للمبادئ الأساسية للإحصاءات الرسمية التي أقرتها اللجنة الإحصائية في عام 1994.

وكثيراً ما تكون أجهزة الإحصاء الوطنية عالقة في حلقة مفرغة من القصور الإحصائي، إذ إنّ ضعف الوعي بأهمية البيانات ودورها أدى إلى نقص دائم في التمويل المخصص للإحصاء. وتعمل اليوم مجموعة من 14 بلداً عربياً على تنفيذ خطط إحصائية وطنية؛ ومع ذلك، أبلغت ثمانية بلدان فقط بحسب القاعدة العالمية لبيانات أهداف التنمية المستدامة بأن خططها ممولة من الحكومة.

وأبلغ ما مجموعه 13 بلداً أنها نفذت تعداداً واحداً على الأقل للسكان والمساكن في السنوات العشر الأخيرة. وأفاد ما مجموعه 12 بلداً عربياً أن بيانات تسجيل الولادات لديها قد اكتملت بنسبة 90 في المائة على الأقل، وأشارت عشرة بلدان إلى أن بيانات تسجيل الوفيات لديها قد اكتملت بما لا يقل عن 75 في المائة⁷.

الشكل 6. ردود الدول العربية بحسب قاعدة البيانات العالمية لأهداف التنمية المستدامة

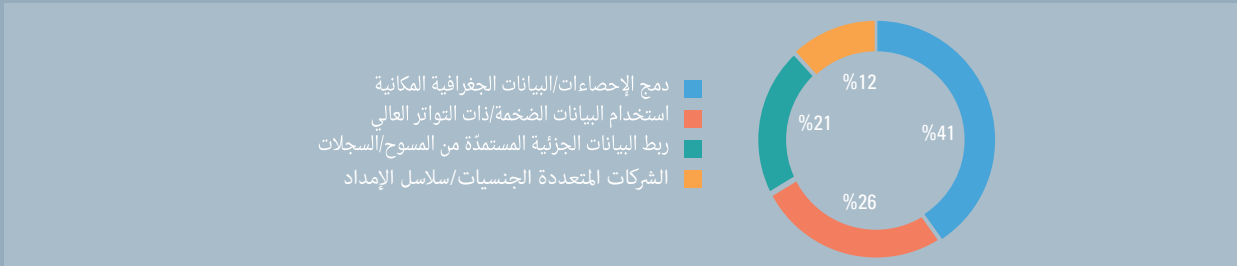


الدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية

في السنوات الخمس الماضية، لم تنفذ سوى خمسة بلدان عربية من أصل 22 بلداً جميع الدراسات الاستقصائية الوطنية الرئيسية للأسر المعيشية، والبالغ عددها ثلاث، وهي مسح دخل وإنفاق الأسرة المعيشية، والدراسات الاستقصائية للقوى العاملة، والدراسات الاستقصائية المتصلة بالصحة. ولم تنفذ بقية البلدان سوى دراسة استقصائية رئيسية واحدة أو دراستين. ولم تُجرِ جزر القمر وليبيا واليمن أي مسح أو دراسة استقصائية في السنوات العشر الماضية.

وفي السنوات الخمس الماضية أيضاً، لم تُجرِ مسح دخل وإنفاق الأسرة المعيشية والدراسات الاستقصائية المتصلة بالصحة إلا في نصف البلدان العربية، بينما نُظمت مسح للقوى العاملة في 16 بلداً.

وما برحت البلدان العربية تعمل على الالتحاق بثورة البيانات والاستفادة من التكنولوجيات والأساليب الجديدة. وفي عام 2020، أشار تقييم أعدّه البنك الدولي إلى أن غالبية البلدان العربية (41 في المائة) ترى أن دمج البيانات الإحصائية والجغرافية المكانية أمرٌ بالغ الأهمية، يليه استخدام البيانات الضخمة وغيرها من البيانات لإعداد الإحصاءات ذات التواتر العالي (26 في المائة)، والربط بين البيانات الجزئية المستمدة من الدراسات الاستقصائية والمصادر الإدارية بواسطة سجلات الأشخاص والشركات (21 في المائة)، ودور المؤسسات المتعددة الجنسيات بما يشمل دمج سلاسل التوريد العالمية والمحلية (12 في المائة)⁸.



⁷ Global SDG database

⁸ World Bank, Monitoring the State of Statistical Operations under the COVID-19 Pandemic: Highlights from the Second Round of a Global COVID-19 Survey of National Statistical Offices, 2020